

SCP/37/9

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 4 سبتمبر 2025

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة السابعة والثلاثون
جنيف، من 3 إلى 7 نوفمبر 2025

تقرير عن الجلستين التشاركيتين بشأن البراءات الأساسية المعيارية والمسائل المتعلقة بالتراخيص القائمة على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية المعقودتين في الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجنة البراءات

وثيقة من إعداد الأمانة

1. عملاً بالقرار الذي اتخذته اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) إبّان دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في جنيف في الفترة من 14 إلى 18 أكتوبر 2024، تحتوي هذه الوثيقة على تقرير عن الجلستين التشاركيتين بشأن البراءات الأساسية المعيارية والمسائل المتعلقة بالتراخيص القائمة على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية المعقودتين في الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجنة البراءات وتحديداً في 19 أكتوبر 2023 وفي 16 و 17 أكتوبر 2024.¹

¹ يمكن الاطلاع على برنامجي الجلستين التشاركيتين والعروض المقدّمة إبّانها عبر الرابطين التاليين:
https://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting_id=75414
و https://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting_id=80917
تتوفر الفيديوهات المقدّمة بحسب الطلب للعروض والمداولات الكاملة عبر الرابطين التاليين:
https://webcast.wipo.int/video/SCP_35_2023-10-19_AM_120886
و https://webcast.wipo.int/video/SCP_36_2024-10-16_PM_123702

الدورة الخامسة والثلاثون للجنة البراءات - الجلسة التشاركية بشأن التجارب العملية المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية والمسائل المتعلقة بالتراخيص القائمة على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية

مقدمة

2. كان الهدف الرئيسي للدورة الاستماع إلى تجارب الهيئات المتمتعة بصفة مراقب في لجنة البراءات والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك المنظمات المعنية بوضع المعايير، والهيئات المعنية بالإنفاذ، وأصحاب البراءات الأساسية المعيارية. ودُعي ممثلو الهيئات المتمتعة بصفة مراقب والمنظمات الحكومية الدولية والأطراف المعنية إلى عرض تجاربهم فيما يتعلق بما يلي بوجه خاص:

"1" السياسات والممارسات الناشئة بشأن إدماج التكنولوجيات المحمية ببراءة في المعايير؛

"2" والتفاوض على التراخيص القائمة على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية.

العروض

المحاضر 1: الدكتور كونستانتينوس كاراشاليوس، العضو المنتدب لرابطة المعايير التابعة لمعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات

3. تحدث ممثل رابطة المعايير التابعة لمعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات عن خبرته الواسعة في المجالات المشتركة بين البراءات والمعايير، ولا سيما عن أعمال التعاون السابقة مع المكتب الأوروبي للبراءات وعن أنشطة المساعدة التقنية المنفذة في البلدان النامية. وقال إن الافتقار إلى قواعد واضحة وقابلة للتنفيذ تحكم تلك المجالات المشتركة أمر خطير للغاية له عواقب ضارة محتملة على نظامي البراءات وتوحيد المعايير وعلى مستخدميها.

4. وانتقد غياب أي تقدم عملي منذ وقت طويل في تعريف المبادئ الرئيسية، مثل التراخيص القائم على الشروط "المعقولة وغير التمييزية"، موضحاً أن العديد من المنظمات تشير إلى التزامات تتعلق بالشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية ولكن تلك المصطلحات تظل غالباً غير معروفة وخاضعة لتفسيرات متباينة. وأضاف أن هذا الغموض أدى إلى حالة من عدم اليقين القانوني والتجاري أشبه إلى "متلازمة الحديقة الجوراسية" حيث تخفي السلامة المتصورة مخاطر خفية.

5. وسعيًا إلى معالجة تلك القضايا، اضطلعت الرابطة بعملية إصلاح استمرت عقداً من الزمن لتوضيح الالتزامات المتعلقة بالشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. وأسفرت هذه العملية عن تعريف قائم على توافق الآراء لمفهوم "الشروط المعقولة" بربطها بقيمة الاختراع قبل إدراجها في المعيار. وفضلاً عن ذلك، اعتمدت الرابطة تعريفاً دقيقاً رياضياً لمفهوم "التمييز"، وهو رفض منح ترخيص براءة أساسية معيارية للمنفذين، بغض النظر عن فروق الأسعار، لأغراض قد تتعلق بديناميكيات التفاوض.

6. وتوجد قضايا نظامية أخرى، مثل الإعفاء الجزري في المنازعات المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية، تقع خارج نطاق مهمة المنظمات المعنية بوضع المعايير وينبغي معالجتها في إطار نظام البراءات. ولا ينبغي استخدام وسائل الانتصاف هذه في المنظومات التعاونية، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإنما يكون استخدامها ملائماً أكثر في قطاعات الاستخدام الاستثنائي، مثل قطاع المستحضرات الصيدلانية.

7. وتوجد حاجة إلى تحسين جودة البراءات، ولا سيما في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو أمر بالغ الأهمية، ولكنه يفتقر في كثير من الأحيان إلى معايير صارمة. وسلط الدكتور كاراشاليوس الضوء على قيمة توطيد التعاون بين المنظمات المعنية بوضع المعايير ومكاتب الملكية الفكرية استناداً إلى خبرته التي اكتسبها على مدى 25 عاماً. وأشار، كمثال عملي، إلى الاتفاقات القائمة للمكتب الأوروبي للبراءات بشأن تبادل نتائج البحث عن حالة التقنية الصناعية السابقة واقترح توسيع نطاق الشراكات المماثلة لتعزيز جودة الفحص واتساقه.

8. وقال إنه ينبغي للمنظمين أن يحفزوا المنظمات المعنية بوضع المعايير ونظام البراءات على الوفاء بمسؤولياتهما، بدلاً من محاولة حل المشكلات نيابة عن الآخرين. وأخيراً، يتعين على سبيل الأولوية تنظيم مناقشات صريحة وتيسير التعاون البناء بين جميع الأطراف المعنية.

المحاضر 2: السيد كريستيان لويو، مدير الشؤون القانونية والحوكمة في المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات، فرنسا

9. استهل السيد لويو عرضه بالتشديد على الأهمية الأساسية لتوحيد المعايير، ولا سيما في السياق الجغرافي السياسي الحالي، وقدم لمحة عامة عن هيكل المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات ورسالته.

10. فقال إن المعهد منظمة فرنسية غير ربحية تضم أكثر من 900 عضو، 20 في المئة منهم من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد وضع المعهد المئات من المعايير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشأ أكثر من 130 فريقاً تقنياً. وأضاف أن تلك المعايير متاحة للجمهور ويمكن تنزيلها مجاناً، مشيراً إلى التعاون العالمي الواسع النطاق بين أكثر من 60 بلداً بالإضافة إلى الشركات العديدة المقامة، ولا سيما مع رابطة المعايير التابعة لمعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات، والاتحاد الدولي للاتصالات.

11. وتتمثل المهمة الأساسية للمعهد في وضع معايير تكنولوجية عالية الجودة. وتحقيقاً لهذه الغاية، استبق المعهد مسألة إدراج التكنولوجيات المحمية بموجب براءات، فوضع سياسة واضحة لحقوق الملكية الفكرية تقوم على مبدئين هما الجوهرية والترخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية.

12. أما الجوهرية فتشير، وفقاً للتعريف المنصوص عليه في سياسة المعهد، إلى أن الاختراع المحمي بموجب براءة ضروري تقنياً لتنفيذ معيار ما. فإذا رغبت شركة ما في استخدام ذلك المعيار، فإنها ستحتاج ترخيصاً للبراءة الأساسية. ولا يعترض غموض مفهوم الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية الممارسة العملية بوجه عام إذ توصل معظم أصحاب البراءات والمنفذين إلى اتفاقات ترخيص دون أي مشكلة. وترجع النظرة العامة للخلل الوظيفي أساساً إلى العدد القليل نسبياً من المنازعات البارزة التي تصدرت عناوين الصحف.

13. وحدد السيد لويو مصدرين شائعين للمنازعات المتعلقة بترخيص البراءات الأساسية المعيارية يتمثلان أولاً في صحة أو جودة البراءة نفسها، التي يمكن الطعن فيها أمام المحاكم؛ وثانياً في الجوهرية، أي ما إذا كانت البراءة مطلوبة تقنياً من أجل تنفيذ معيار ما. وأشار، فيما يخص حل الخلافات المتعلقة بالجوهرية، إلى الآليات القائمة على قرارات الخبراء مثل تلك التي تقدمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) والتي يمكن أن توفر تقييمات ملزمة أو غير ملزمة. ويمكن أيضاً معالجة المنازعات المتعلقة بالتراخيص القائمة على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية من خلال المحاكم التي يتزايد التوافق بين تفسيراتها.

14. ولم يشارك المعهد في مفاوضات تجارية، ولم يقم جوهرية البراءات المعلنة. إذ تقع هذه المسؤوليات على أصحاب البراءات الذين يعلنون ما إذا كانت براءاتهم ضرورية لتنفيذ معيار ما. وإضافةً إلى ذلك، يحتفظ المعهد بقاعدة بيانات عامة مستخدمة على نطاق واسع لتلك الإعلانات. ومع ذلك، فإن قاعدة البيانات هذه أداة إعلامية فقط وليس منصة ترخيص.

15. وفي الختام، أكد السيد لويو مجدداً الدور المحايد للمعهد: إذ إنه لا يحدد قيمة البراءة أو يتدخل في الترخيص، وإنما يركز فقط على وضع معايير عالمية تكون متاحة للجميع.

وفد ساموا

16. شكر وفد ساموا المحاضرين على عرضيهما وسأل عن أي أعمال محتملة في مجال صياغة معايير تشير إلى استخدام الذكاء الاصطناعي، مشيراً إلى الجلسات السابقة التي تناولت موضوع الذكاء الاصطناعي.

17. ورد السيد لويو بأن المعهد ينظر في إمكانية توحيد معايير تتعلق بالذكاء الاصطناعي. وقال إن توحيد المعايير يتم عادةً داخل المعهد عن طريق مسارين هما: إما أن تقترح المنظمات الأعضاء عملاً جديداً يتعلق بخبراتها ومصالحها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالموصولية، وإما أن يستجيب المعهد لطلبات محددة من المفوضية الأوروبية بصفته إحدى المنظمات الأوروبية الرسمية الثلاث المعنية بتوحيد المعايير. وتنتظر أمانة المعهد، وبعض الأعضاء، حالياً فيما إذا كان هناك مجال لتوحيد المعايير في ميدان الذكاء الاصطناعي. ولكن لا يمكن لأمانة المعهد الشروع في هذا العمل من تلقاء نفسها؛ وإنما يجب أن يبدأ العمل على أساس اقتراحات رسمية من الأعضاء.

18. وأشار الدكتور كاراشاليوس إلى تشكّل منظومة حول توحيد المعايير الخاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي. ويشمل ذلك العمل الأبعاد التقنية، مثل الخوارزميات وعمليات التعلم ومعالجة البيانات، والشواغل السياقية، بما فيها الشفافية والمساءلة.

المحاضر 3: السيد لوك ماكروبي، النائب الأقدم لرئيس شركة Avanci، الولايات المتحدة الأمريكية

19. قدّم السيد ماكروبي نفسه بوصفه محامي براءات مقره دالاس بولاية تكساس، لديه ما يقرب من 20 عاماً من الخبرة في ترخيص البراءات الأساسية المعيارية، شملت العمل داخل شركات للتكنولوجيا وعمله الحالي في منصة Avanci للترخيص. وأعرب عن تقديره للفرصة المتاحة له لتقديم منظور إيجابي بشأن توحيد المعايير والترخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، مؤكداً مساهمتهما في التقدم التكنولوجي والابتكار العالمي.

20. وروى السيد ماكروبي قصة عن لارس ماغنوس إريكسون، مؤسس شركة الاتصالات السويدية إريكسون، الذي كتب رسالة في عام 1885 عن الصعوبات التي تعترض الانتفاع بالابتكارات في مجال الاتصالات وتبادلها في الولايات المتحدة بسبب ممارسات البراءات التقييدية التي تتبعها شركات بيل. ووصفت الرسالة، التي أرسلت إلى زوجة إريكسون من نيويورك، كيف أن الشركات الأمريكية لا تشجع التعاون وتمنع انتشار الأفكار الجديدة، مسلطاً الضوء على الآثار السلبية للنهوج القائمة على الملكية في ظل غياب معايير مفتوحة. ويوضح هذا الوضع كيف حدّ الافتقار إلى الابتكار الموحد والمشارك من التطور التكنولوجي تاريخياً.

21. وقارن السيد ماكروبي هذا الوضع بتأثير المعايير الحديثة المفتوحة والعالمية، ولا سيما في تكنولوجيا الهواتف المحمولة، مشيراً إلى أن التكنولوجيات من الجيلين الخامس والرابع، التي طوّرت بشكل تعاوني من خلال منظمات مثل 3GPP ورابطة المعايير التابعة لمعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات، بسّرت وسائل الاتصال المحمول العالمية السلسة، وهو أمر لم يكن ممكناً بدون توحيد المعايير. وفي المقابل، كانت شبكات الهاتف المحمول من الجيل الأول التي تم تطويرها بدون مثل هذه المعايير مجزأة، وغالباً ما كانت غير متوافقة عبر البلدان، وكان أداؤها أضعف. ومكنت المعايير المفتوحة الشركات في جميع أنحاء العالم من المساهمة في التكنولوجيات المتفوقة وتطويرها معاً.

22. وحددت المنظمات المعنية بوضع المعايير مستويات أداء وأهداف تقنية بشأن معيار جديد. ثم ابتكرت الشركات والمؤسسات البحثية المشاركة بشكل مستقل وقدمت حلولاً تقنية تم تقييمها في إطار عملية اختيار تنافسية. وتم اختيار أفضل التكنولوجيات، مما ضمن أن يقوم المعيار الناتج على أحدث الابتكارات. ثم بادرت الشركات، سعياً إلى حماية مساهماتها، إلى إيداع طلبات براءات قبل اقتراح تكنولوجياتها على المنظمات المعنية بوضع المعايير.

23. والتزم أصحاب البراءات، الذين ساهموا في أحد المعايير، بترخيص البراءات الأساسية المعيارية الخاصة بهم وفقاً لشروط عادلة ومعقولة وغير تمييزية من خلال إعلانات تعاقدية مثل تلك المقدمة إلى رابطة المعايير التابعة لمعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات. وتكفل هذه الالتزامات إمكانية الانتفاع بالمعيار لجميع المنفذين وتساهم في تحقيق التوازن بين مصالح المبتكرين والمصنعين. وعلى الرغم من أنه قد يُطلب من المحاكم تسوية منازعات تتعلق بما إذا كانت عروض الترخيص تفي بالالتزامات الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، فإن السيد ماكروني جادل بأن هذه الآليات لا تدل على فشل النظام وإنما حافظت على وظائفه. وأضاف أن النظام القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية حفز الشركات على الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير دون ضمان النجاح أو الاعتماد في السوق. ومع ذلك، ستحصل الشركات، في حال اختيار تكنولوجياتها وتحول المعيار إلى معيار قابل للتطبيق تجارياً، على تعويض عادل عن طريق إيرادات الترخيص. وفي الوقت نفسه، تم ضمان انتفاع المنفذين بالتكنولوجيات الأساسية بشروط معقولة، مما يعزز التبني على نطاق واسع والفوائد المجتمعية.

24. وفي الختام، سلط السيد ماكروني الضوء على دور Avanci في تبسيط ترخيص البراءات الأساسية المعيارية، ولا سيما عن طريق منصة ترخيص المركبات المتصلة التابعة لها. إذ جمعت شركة Avanci براءات أساسية معيارية من أكثر من 60 مرخصاً وقدمت ترخيصاً واحداً لمصنعي السيارات يغطي تكنولوجيات الجيلين الرابع والخامس من الشبكات المستخدمة في المركبات المتصلة. ودُفعت رسوم الترخيص مرة واحدة عند التصنيع، ووزعت Avanci الإتاوات على أصحاب البراءات. ثم استخدم المرخصون الدخل الناتج لإعادة الاستثمار في الابتكارات المستقبلية، متابعاً لدورة التقدم التكنولوجي. وفي الختام، أكد السيد ماكروني إيمانه بفعالية المعايير والتراخيص القائمة على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية وبتأثيرها الإيجابي.

وفد نيجيريا

25. أشار وفد نيجيريا إلى ملاحظات سابقة وتساءل عن دور المطورين والمبتكرين المتأخرين، ولا سيما أولئك الذين ينتمون إلى بلدان الجنوب. وقال إنه يتعين توضيح طريقة إدماج البلدان النامية في أطر توحيد المعايير والاستثناءات المحتملة القائمة التي تكفل عدم تخلفها عن الركب. وأضاف أنه يتعين أيضاً سد الفجوة الرقمية، طارحاً السؤال عن كيفية التوفيق بين النهج التنظيمية الصارمة والشمولية.

26. ورداً على ذلك، شدد السيد ماكروني على أن إحدى أكبر مزايا المعايير العالمية هي إمكانية الانتفاع المفتوح بها. إذ إن المواصفات التقنية التي وضعتها المنظمات المعنية بوضع المعايير، مثل المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات ورابطة المعايير التابعة لمعهد مهندسي الاتصالات، متاحة مجاناً عبر الإنترنت، مما يسمح لأي شركة بالاطلاع عليها وتنفيذها. وفضلاً عن ذلك، مكنت الطبيعة الموحدة للتكنولوجيا الحديثة الشركات من وضع مكونات معيارية جاهزة لهذا الاتصال، مما سهل إدماجها في العديد من المنتجات، بما في ذلك أجهزة الاستشعار الزراعية أو أجهزة إنترنت الأشياء. وأدى هذا التعديل إلى تحقيق تكافؤ الفرص من خلال تقليل العبء التقني على المطورين الصغار أو الشركات الأصغر حجماً التي ليس لديها قدرات كبيرة في مجال البحث والتطوير. وأخيراً، أدى توحيد المعايير إلى تيسير الانتفاع بالتكنولوجيات المتطورة، وهو اتجاه يُتوقع أن يستمر في إفادة الأسواق الناشئة والمتقدمة.

27. ووافق الدكتور كاراشاليوس على تقييم السيد ماكروني وأقر بالإمكانات التحويلية لمنصات التكنولوجيا الموحدة للجميع، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى إلى تجاوز الأنظمة القديمة. ومع ذلك، يترهن ذلك بتوضيح قواعد البراءات في مجال توحيد المعايير. ولضمان عمل المعايير بشكل شامل وفعال، يجب أن تكون الأطر القانونية والمالية، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بأصحاب البراءات وكيفية تحديد الإتاوات، شفافة ومتفقاً عليها بتوافق الآراء. وحذر، بالاستناد إلى مثال سابق، من أنه حتى المعايير الناجحة للغاية قد فشلت بسبب الغموض فيما يتعلق بالملكية الفكرية والترخيص. وتحمل الجهات الفاعلة المتعددة عبر المنظومة معاً المسؤولية عن معالجة هذه المسألة، إذ لن يتسنى الوفاء بالوعد الشامل لتوحيد المعايير ما لم تُتخذ إجراءات لتوضيح القواعد القائمة وإنفاذها.

وفد ساموا

28. شكر وفد ساموا المحاضرين على عروضهم، وسلط الضوء على دور توحيد المعايير في جعل الابتكار ميسور التكلفة ومتاحاً بسهولة أكبر، وأشار إلى اعتماد الشاحن من نوع C بقيادة الاتحاد الأوروبي كمثال على الابتكار العملي من خلال المعايير. وسأل الوفد المحاضرين عن كيفية إدارة التوازن بين وضع المعايير والابتكار لتجنب عرقلة المخترعين، وعن كيفية دعم تحسين جودة البراءات الممنوحة تحسن عمليات وضع معايير.

29. ورداً على ذلك، سلط السيد ماكروني الضوء على أهمية اليقين القانوني في مجال البراءات. ومن منظور الولايات المتحدة، فإن تعزيز البراءات وزيادة موثوقيتها يزيدان من قابلية التنبؤ بالنظام ككل ويسيران إبرام اتفاقات ترخيص تجارية بسلاسة أكبر. وهذا اليقين مهم بشكل خاص عند إدماج التكنولوجيات المحمية بموجب براءة في المنتجات الموحدة. ويمثل توحيد المعايير أيضاً شكلاً متميزاً من أشكال الابتكار. فقد تختار بعض الشركات الابتكار من خلال المساهمة في وضع المعايير، في حين قد يركز البعض الآخر على استحداث منتجات تنافسية تنفذ هذه المعايير. وكلا المسارين قيم ولم يثبط أحدهما الآخر، بل أتاحا خيارات استراتيجية للشركات، مما أدى في نهاية المطاف إلى دفع عجلة التقدم التكنولوجي وتنوع المنتجات.

30. ووافق الدكتور كاراشاليوس على ملاحظات السيد ماكروني متناولاً بمزيد من التفصيل مسألة منهجية تؤثر في جودة البراءات في سياق وضع المعايير. وكانت الأفرقة العاملة المعنية بتوحيد المعايير عبارة عن منابر تعاونية يتبادل فيها المتنافسون الأفكار التقنية علناً. وإذا لم تكن محاضر تلك الاجتماعات متاحة للجمهور، فقد تودع طلبات براءات متعددة بشأن المفهوم نفسه. ويمكن أن تؤدي هذه الممارسة إلى تدني جودة البراءات، لأن مكاتب البراءات قد لا تكون على علم بالمطالبات المزدوجة. ولا يمكن إلقاء اللوم على نظام البراءات نفسه إلا إذا كان يفتقر إلى إمكانية النفاذ إلى الوثائق الأساسية اللازمة. وعلى الرغم من أن بعض الهيئات المعنية بتوحيد المعايير تعالج هذه المسألة من خلال تبادل وثائقها، فإن هيئات أخرى لم تحذو حذوها بعد، مما يترك فجوة خطيرة في عملية ضمان الجودة للبراءات العالية القيمة.

31. وفيما يتعلق بإتاحة محاضر الاجتماعات، قال السيد لويو إن المعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات يعالج الفجوة في المعلومات بضمن الشفافية الكاملة تجاه المكتب الأوروبي للبراءات. إذ يتيح للمكتب الأوروبي للبراءات جميع المحاضر والوثائق الصادرة عن أفرقة العاملة، مما أتاح للفاحصين رسم صورة أفضل بشأن جودة طلبات البراءات ووجاهتها.

32. وأشار السيد لويو أيضاً إلى أن بعض الدراسات أظهرت أن نسبة كبيرة من البراءات الممنوحة تبين لاحقاً أنها باطلة أو باطلة جزئياً وفقاً لقرارات المحاكم. وأشار كذلك إلى الصعوبة التي تنشأ عندما يتم تقييم براءة تُعتبر غير صالحة جزئياً على أنها أساسية. وينطبق ذلك بخاصة عند محاولة تحديد المطالبات التي ظلت صالحة وما إذا كانت تتماشى مع المعيار المعني. وعلى الرغم من تلك التحديات، ظل المعهد ملتزماً بالشفافية تجاه المكتب الأوروبي للبراءات.

33. وأعرب الدكتور كاراشاليوس عن تقديره لتعاون السيد لويو، مذكراً بجهودهما المشتركة في تعزيز تدفق الوثائق إلى المكتب الأوروبي للبراءات. ومع ذلك، أوضح أن من الشواغل الرئيسية أن المكتب الأوروبي للبراءات لا يزال مكتب البراءات الرئيسي الوحيد الذي يستخدم هذه المعلومات بشكل منهجي. ولذلك ينبغي للويو أن تضطلع بدور قيادي في تشجيع التعاون بين أكبر خمسة مكاتب للبراءات في العالم. واقترح إنشاء مستودع دولي مشترك لوثائق توحيد المعايير، يستند إلى المساهمات التي قدمتها المنظمات المعنية بوضع المعايير، من أجل ضمان التحسين المستمر لجودة البراءات عالمياً. وفضلاً عن ذلك، ينبغي للويو أن تشجع في بذل جهود تعاونية تسمح لتلك البيانات بخدمة نظام البراءات الدولي الأوسع نطاقاً، وليس مجرد مكتب إقليمي واحد.

مجلس الابتكار

34. طلب ممثل مجلس الابتكار من السيد ماكروني تفاصيل عن التكاليف المرتبطة بالاتصال لكل مركبة متصلة على منصة Avanci للترخيص.

35. وقال السيد ماكروني إن البرنامج الأكثر شعبية الذي تقدمه Avanci كان للمركبات المتصلة بشبكة الاتصالات من الجيل الرابع. وكانت التكلفة 20 دولاراً أمريكياً للمركبة تُدفع مرة واحدة عند مغادرة المركبة المصنع. ثم تم توزيع تلك الرسوم على 62 مرصفاً. وبالنسبة للمركبات المتصلة بشبكة الاتصالات من الجيل الثالث، فقد كانت التكلفة 9 دولارات أمريكية. ولم تُعلن الرسوم المرتبطة بشبكات الاتصالات من الجيل الخامس.

المحاضر 4: السيد ديفيد موس، رئيس العمليات القانونية في شركة Sivel، إسبانيا

36. بدأ السيد موس عرضه بالإشارة إلى أن شركتي Avanci وSivel تعملان في مجالات عمل مماثلة. وكانت شركة Sivel نشطة في مجال الترخيص لأكثر من 40 عاماً، بدءاً من تكنولوجيات التلفزيون مثل العرض على الشاشة والنص التلفزيوني. وتوسع نشاط الشركة ليشمل الملفات بنسق MP3 في عام 1998 وركزت حالياً على معايير إذاعة أشرطة الفيديو الرقمية للتلفزيون الرقمي، بالإضافة إلى البرامج الحديثة مثل Wi-Fi 6، وإنترنت الأشياء الخلوي (إنترنت الأشياء ضيق النطاق والتطور الطويل الأمد في الاتصالات اللاسلكية)، وترخيص شبكة الاتصالات من الجيل الخامس للإلكترونيات الاستهلاكية.

37. وتوفر مجتمعات البراءات مسارات ترخيص أكثر أماناً وتنظيماً من خلال توحيد أطراف متعددة تملك براءات ذات صلة بمعيار ما، مما أدى بدوره إلى تهيئة بيئة ترخيص مبسطة وشفافة. ووصف التنوع الواسع للأطراف المعنية في منظومة مجمع البراءات، التي لا تشمل المصنعين فحسب وإنما تشمل أيضاً مقدمي البنية التحتية للشبكات والجامعات ومعاهد البحث والتطوير، والتي استثمرت كلها في أنشطة بحث وتطوير ساهمت في توحيد المعايير ووضع براءات أساسية معيارية بهدف جني عوائد من المنفذين الذين يقومون بتسويق تلك التكنولوجيات.

38. وقال إن الترخيص بدون مجتمعات البراءات معقد بشكل خاص ويؤدي إلى الحاجة إلى اتفاقات ثنائية متعددة بين المرخصين والمرخص لهم. ويمكن أن يؤدي السيناريو الذي يكون فيه الترخيص الثنائي هو السائد إلى شبكة معقدة من المعاملات. وعلى النقيض من ذلك، يمكن لمجمع البراءات أن يمكّن مالكي البراءات من وضع مجموعة واحدة موحدة من شروط الترخيص يديرها وكيل أو منصة ترخيص. وقدم هذا المجمع تراخيص للمنفذين بناءً على شروط متساوية وشفافة، مما قلل بشكل كبير من حجم المعاملات وعدم اليقين القانوني. وعرض رسماً بيانياً يوضح كيف قامت مجتمعات البراءات بتبسيط عملية الترخيص من خلال تخفيض عدد المعاملات بين أصحاب البراءات

والمُرخص لهم تخفيضاً حاداً. ومن الأمثلة الواقعية على ذلك شركة Sisvel ومنظمة ترخيص قائمة على العضوية تسمى RPX تعاونتا لترخيص تقنية Wi-Fi من الجيل السابق. وقد تفاوض الطرفان على هياكل تعويضات داخلية وتعاملاً فيما بعد مع المرخص لهم المحتملين نيابة عن المجمع. وكانت نقطة التحول عندما بدأت شركة RPX مناقشات مع شركة Sisvel. إذ تلقت شركة RPX تعليقات من أعضائها تفيد بأن الترخيص ضروري، وبدأت شركة Sisvel في التفاوض على شروط الترخيص التي يمكن أن تقدمها شركة RPX بعد ذلك لأعضائها بشكل فردي. وفي عام 2018، تكلفت المفاوضات باتفاق ترخيص واحد، بدلاً من ما يقرب من 1,000 معاملة فردية. وكانت هذه النتيجة نجاحاً كبيراً وقدمت نموذجاً لكيفية مساهمة المجمعات في تنظيم عالم الترخيص الذي يحتمل أن يكون فوضوياً.

39. وسلط السيد موس الضوء على كيف يمكن أن تكون مجمعات البراءات فعالة بشكل خاص، بما في ذلك في أسواق الهواتف الذكية والسيارات، حيث يخدم عدد صغير نسبياً من المصنعين عدداً كبيراً من المستهلكين. وتضمن مجمعات البراءات انتفاع جميع الأطراف بشروط موحدة، مما يبسط ديناميكيات السوق ويوسع نطاق النفاذ. ثم انتقل السيد موس إلى التحديات الناشئة في قطاع إنترنت الأشياء. فعلى عكس الهواتف الذكية أو السيارات، كان من المتوقع أن تكون أجهزة إنترنت الأشياء رخيصة وقابلة للتطوير وواسعة الانتشار. ومع دخول المزيد من الشركات إلى هذا المجال، نما حجم معاملات الترخيص المحتملة بشكل كبير، مما شكل تحدياً لوجستياً يمكن أن تساعد المجمعات في حله. واستجابت شركة Sisvel بتسجيل 25 صاحب براءات في برنامج إنترنت الأشياء الخلوي الخاص بها خلال العام السابق، بما في ذلك شركات كانت جهات مبتكرة أساسية في عالم معايير إنترنت الأشياء من الجيل الرابع. وتغطي هذه الطلبات مجتمعة جزءاً كبيراً من البراءات المعنية.

40. ولم يكن دور شركة Sisvel تمثيل مالكي البراءات فحسب، بل كان أيضاً بمثابة وسيط يوازن بين مصالح المرخصين والمرخص لهم. وشمل ذلك التفاوض على أسعار تسترشد بتوقعات مالكي البراءات وتعقيبات الشركات التي ستنفذ التكنولوجيات. وأشار إلى أن مجمع شركة Sisvel تضمن مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية، منها مصنعو الأجهزة وموردو المكونات وشركات البنية التحتية والكيانات غير الممارسة ومراكز البحث والتطوير ومشغلون. وأدى هذا التنوع إلى تعزيز عدالة شروط الترخيص التي وضعتها وفائدتها. ولم تستند شروط الترخيص التي قدمتها شركة Sisvel إلى المجمع حصراً. وإنما نتجت عن حوار مكثف مع مالكي البراءات والمشاركين في السوق لضمان أن يكون هيكل الترخيص مجدياً تجارياً ومقبولاً على نطاق واسع. ولم يكن الهدف النهائي لشركة Sisvel زيادة إيرادات الترخيص إلى أقصى حد ممكن، بل إنشاء إطار ترخيص مستدام وناجح. ومن خلال تسهيل دخول التكنولوجيات الرئيسية إلى الأسواق بأسعار عادلة ومعقولة وغير تمييزية، ساعدت المجمعات المنظومة بأكملها على الازدهار.

41. وفي الختام، قال السيد موس إنه أشار إلى اتفاق إنترنت الأشياء واتفاق شركة RPX لدحض الاعتقاد الخاطيء بأن عالم الترخيص تسوده الخلافات. ويكون التقاضي غالباً هو الحل الأخير. إذ يتم التوصل إلى معظم الاتفاقات عن طريق التفاوض، إما بطريقة ثنائية وإما من خلال وسطاء مثل شركتي Sisvel وAvanci. وكانت شركة Sisvel ملتزمة بالشفافية والترخيص العادل والتعاون. وتمثل مجمعات البراءات حلاً عملياً وفعالاً لاحتياجات الترخيص المعقدة يعود بالنفع على المبتكرين والمنفذين على حد سواء ويبقي النزاعات خارج المحاكم.

المحاضر 5: السيدة غابرييل موسلر، نائبة رئيس الجمعية الدولية لبراءات التراخيص، ألمانيا

42. قالت السيدة موسلر إن الجمعية الدولية لبراءات التراخيص تركز على النهوض بممارسات الأعمال في مجال الملكية الفكرية والمعايير المهنية. ويمكن أن يكون للاقتراح التنظيمي للمفوضية الأوروبية في أبريل 2023 بشأن البراءات الأساسية المعيارية تأثير عالمي. وشملت عناصره الرئيسية سجل للبراءات الأساسية المعيارية في مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، وعمليات التحقق الإلزامية من الطابع الأساسي، وإطار إتاوات كلي عالمي، وآلية للتوفيق قبل التقاضي. وكان لدى الجمعية مصلحة في هذا الاقتراح التنظيمي وكانت تدرس بنشاط ترخيص البراءات الأساسية المعيارية من خلال برنامج القيادة الفكرية الجاري تنفيذه. واعترفت السيدة موسلر بالنية الكامنة وراء الاقتراح والتمثلة في زيادة الشفافية واستيعاب الابتكار، ولا سيما في مجال إنترنت الأشياء، ولكنها حذرت من التنفيذ المتسرع وشددت على أهمية الحلول المتوازنة المستنيرة بالسوق. وشجعت الجمعية على إدماج الخبرات العملية من المتخصصين في مجال الترخيص واستخدام خبرات الويبو الحالية في الحلول البديلة لتسوية المنازعات لتجنب ازدواجية الجهود. ولا تزال الجمعية ملتزمة بالمشاركة في عملية الإصلاح وترحب بدور الويبو في تيسير الحوار.

المحاضر 6: الدكتورة ليا توخترمان، أستاذة مبتدئة في القانون الخاص وقانون البراءات الأوروبي، جامعة مانهايم، ألمانيا

43. قالت الدكتورة توخترمان إن المناقشة بشأن البراءات الأساسية المعيارية تطرقت إلى ثلاثة مجالات قانونية هي قانون البراءات، وقانون العقود، وقانون المنافسة. وكانت قضايا البراءات الأساسية المعيارية تعاقدية في المقام الأول وتناولت مسائل المنافسة بدلاً من قانون البراءات. وتم التفاوض على اتفاقات الترخيص في إطار قانون العقود الوطني وخضعت تلك الاتفاقات للتدقيق بموجب قانون المنافسة، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي.

44. وعلى الرغم من أن الشفافية ضرورية في المفاوضات الخاصة بالشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، فإن الكشف الكامل عن جميع شروط الترخيص لم يكن عملياً ولا مفروضاً قانوناً بسبب سرية الأعمال. وسمحت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بالمرونة في أسعار الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية ضمن هامش محدد، بدلاً من تحديد أرقام ثابتة، للحفاظ على الحرية

التعاقدية. وفضلاً عن ذلك، فإن آليات تسوية المنازعات، مثل الوساطة في الويبو والفصل في المحاكم الوطنية أو محكمة البراءات الموحدة، توفر أطراً فعالة دون فرض معدلات إتاوات محددة.

45. وأعربت الدكتورة توخترمان عن تحفظاتها بشأن الاقتراحات التشريعية الحديثة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عمليات فحص الطابع الأساسي الإلزامية وتحديد معدلات الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، مشيرةً إلى وجود شواغل تتعلق بالوصول إلى العدالة، والعبء الإداري، والخبرة المؤسسية.

المحاضر 7: السيد دانييل غراجاليس، مدير السياسة العالمية، غرفة التجارة الدولية، فرنسا

46. قال السيد غراجاليس إن بيانه استند إلى مشاورات مكثفة بين غرفة التجارة الدولية وأعضائها والخبراء. وعلى الرغم من أن غرفة التجارة الدولية لم تتخذ بعد مواقف محددة بشأن جميع القضايا، فإنها تهدف إلى مساعدة واضعي السياسات على طرح الأسئلة الصحيحة واتخاذ قرارات مستنيرة.

47. وأدت المعايير التقنية المعتمدة على نطاق واسع دوراً حاسماً في النهوض بالابتكار وقابلية التشغيل البيئي والمنافسة. وبدون تلك المعايير، يمكن أن تصبح الأسواق مجزأة وتهيمن عليها تقنيات "الحدائق المسورة" المملوكة، مما يقلل من خيارات المستهلك والتقدم التكنولوجي. وغالباً ما تتضمن المعايير تكنولوجيات محمية بموجب براءة، مما يجعل الترخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية ضرورياً لتحقيق التوازن بين حقوق المبتكرين واحتياجات المنفذين.

48. وقد سلط أعضاء غرفة التجارة الدولية الضوء على تحديين رئيسيين يتمثلان أولاً في الزيادة الهائلة في إعلانات البراءات، ولا سيما بالنسبة لشبكات الجيل الخامس، مما أثار مخاوف بشأن الإفراط في الإعلانات وجودة إعلانات البراءات المطالب بها؛ وثانياً في الافتقار إلى الشفافية في ممارسات الترخيص، لا سيما في كيفية تنفيذ الالتزامات المرتبطة بالشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. وأثار السيد غراجاليس مخاوف بشأن التطورات القضائية والسياسية الحديثة، بما في ذلك المحاكم الوطنية التي تحدد معدلات الترخيص العالمية واقتراح المفوضية الأوروبية إنشاء "مراكز اختصاص" لتحديد معدلات إجمالية للشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. وتتطلب هذه المبادرات تدقيقاً دقيقاً، مع بقاء أسئلة رئيسية بشأن معايير تحديد الأسعار، والشفافية، والتأثير الملزم، وتأثيرها في تكاليف المعاملات، ولا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

49. ولا تزال غرفة التجارة الدولية ملتزمة التزاماً قوياً بمواصلة دراسة هذه الاقتراحات والدعوة إلى وضع نظام لترخيص البراءات الأساسية المعيارية يظل طوعياً وشفافاً ومؤيداً للمنافسة، ويدعم الابتكار، ويخدم المصالح الأوسع للاقتصادات والمجتمعات.

وفد كندا

50. شكر وفد كندا جميع المحاضرين على رؤاهم القيمة وأعرب عن تقديره للأمانة لتنظيمها للجلسة. وكان تنوع وجهات النظر من مالكي البراءات الأساسية المعيارية والمنفذين والمنظمات المعنية بوضع المعايير ذا أهمية بالغة في الحوار الدولي بشأن البراءات الأساسية المعيارية والترخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، وقد أثر التفاعل بين تلك الجهات تأثيراً كبيراً في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الموحدة ونشرها.

51. وعلى الرغم من أن الترخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية ساعد على ضمان نشر التكنولوجيات وجني عوائد عادلة للمبتكرين، فقد قدّمت الدول الأعضاء أيضاً تجارب مجدية شكلتها مختلف النظم القانونية والأولويات الاقتصادية والنهوج السياساتية. وأشار الوفد إلى اقتراحه الوارد في الوثيقة SCP/34/7 Rev، مقترحاً عقد جلسة تشاركية إبان الدورة السادسة والثلاثين للجنة البراءات تركز على الخبرات السياساتية لأعضاء اللجنة فيما يتعلق بالتعامل مع التحديات المرتبطة بالمعايير الأساسية المعيارية والشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. واقترح، تحقيقاً لهذه الغاية، تناول قضايا مثل الشفافية، وكفاءة التفاوض، وتسوية المنازعات، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأعرب وفد كندا عن استعداده لعرض المستجدات التشريعية لبلاده ومناقشة الاقتراح مع أي وفد مهتم.

وفد فرنسا

52. شكر وفد فرنسا كلاً من وفد كندا على اقتراحه والأمانة على تنظيم ما وصفه بـجلسة تشاركية تعاونية للغاية. وأشار الوفد إلى تحديث الدكتور كاراشاليوس عن سيناريو "الحديقة الجوراسية"، معلماً بأنه من المحتمل أن تكون المنظمات المعنية بوضع المعايير هي التي هيأت تلك البيئة عن غير قصد. وتساءل عن دور هيئات وضع المعايير في تحديد ما يشكل براءة "أساسية"، ولا سيما بالنظر إلى عدم وجود مواءمة بين الولايات القضائية. ولاحظ تنوع هذه الهيئات على الصعيد العالمي، ولا سيما في بلدان مثل الولايات المتحدة واليابان وكوريا، وأشار إلى أن أوروبا لديها عدد أقل من هذه الهيئات، ولا سيما في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

53. وتؤدي التعاريف والأدوار غير المتسقة عبر مختلف المنظمات المعنية بوضع المعايير إلى تعقيد جهود الموازنة العالمية، ويتعين بذل المزيد من الجهود في مجال الموازنة ما دام تعريف "الشروط العادلة" غير واضح. ويجب أن تؤدي المنظمات المعنية بوضع المعايير دوراً مركزياً في هذا المسعى.

54. ووافق الدكتور كاراشاليوس على أن المنظمات المعنية بوضع المعايير تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ سياسات أكثر وضوحاً. وعلى الرغم من أن الموازنة بين جميع القطاعات قد لا تكون ممكنة بسبب اختلاف المنظومات الصناعية والتكنولوجية، فإن الحد الأدنى من وضوح السياسات يكتسي أهمية أساسية. وما يُعتبر "معقولاً" أو "تميزياً" يمكن أن يختلف بحسب المجال، ولكن الافتقار الحالي إلى التوجيه التعريفي الأساسي إخفاق من جانب المنظمات المعنية بوضع المعايير والمنظمين. وينبغي للمنظمين أن يحددوا الحد الأدنى من المتطلبات التي يحتاجونها من المنظمات المعنية بوضع المعايير. وشجّع على استمرار التواصل والتعاون بين الدول الأعضاء.

55. واتفقت الدكتورة توخترمان مع الدكتور كاراشاليوس وأيدت فكرة الحاجة إلى زيادة الضمانات التنظيمية وإن كان يجب أن تظل المنظمات المعنية بوضع المعايير مسؤولة عن وضع المعايير نظراً إلى التعقيدات التقنية لهذا العمل. واقترحت زيادة الشفافية في عملية وضع المعايير، بما في ذلك تعميم محاضر المنظمات المعنية بالمعايير على مكاتب البراءات الوطنية، وهي ممارسة اعتمدتها المكاتب الأوروبية للبراءات. وأوصت أيضاً بمطالبة المنظمات المعنية بوضع المعايير بجمع بيانات مجمعة عن شروط الترخيص العادلة والمعقولة وغير التمييزية التي من شأنها أن توفر نظرة ثاقبة قيمة لشروط الترخيص السائدة، وإن لم تكشف عن التفاصيل التعاقدية الكاملة.

56. وقدم السيد مالكروي رأياً متحفظاً، معرباً عن قلقه إزاء التنسيق القسري أو الإفراط في التنظيم. إذ لن يتناسب اعتماد نهج واحد مع تنوع المعايير والتكنولوجيات المستخدمة. واختلفت بعض المعايير، مثل تعريفات الواجهة المادية، اختلافاً كبيراً من حيث التعقيد عن تلك الموجودة في مجالات مثل الاتصالات الخلوية. وبناءً على ذلك، أعرب عن تأييده لاتباع نهج متباين بحسب القطاع وإتاحة المرونة داخل المنظمات المعنية بوضع المعايير وفيما بينها لتكييف سياسات الملكية الفكرية مع مجالاتها على نحو ملائم.

مجلس الابتكار

57. قدّم ممثل مجلس الابتكار لمحة موجزة عن دور المجلس، موضحاً أنه جمع وجهات نظر الكيانات العاملة على تطوير تكنولوجيات الاتصال ونشرها. ونشر مجلس الابتكار مؤخراً وثيقتين من الأسئلة والأجوبة بشأن ابتكار التكنولوجيا الخلوية وتوحيد المعايير والبراءات الأساسية المعيارية والترخيص، بهدف إثراء خطاب السياسات الأوسع نطاقاً، ولا سيما في أوروبا. وشدد على كفاءة وشمولية نظام التراخيص الحالي للبراءات الأساسية المعيارية، الذي يدعم الوصول الواسع النطاق إلى التكنولوجيات الموحدة، ولا سيما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وأظهرت أحدث المستجندات، ولا سيما توسع نشاط شركة Avanci ليشمل خدمات الجيل الخامس برسوم ترخيص تقل عن 30 دولاراً للمركبة، القدرة على توفير تلك الخدمات بتكلفة ميسورة وإمكانية توسيع النموذج الحالي.

58. ثم طعن الممثل في فكرة أن أصحاب البراءات الأساسية المعيارية يخزنون التكنولوجيات أو يفرضون رسوماً زائدة على المرخص لهم. وبدلاً من ذلك، يَسَّرَت التكنولوجيات الموحدة إنشاء "دورة حميدة"، مما أدى إلى استثمارات ضخمة في البحث والتطوير وتمكين الاتصال الواسع النطاق. وأقر الممثل بأنه يمكن إدخال تحسينات، ولكنه قال إن النظام أثبت فعاليته وبدعم المنظومات السليمة للابتكار. وتكتسي أنظمة الملكية الفكرية القوية وجودة البراءات واليقين القانوني والإعفاء الزجري أهمية أساسية في هذا الصدد.

برنامج الصحة والبيئة

59. أثار ممثل برنامج الصحة والبيئة شاغلين رئيسيين. أما الشاغل الأول، فيتمثل في التحدي الذي تمثله المعايير المتداخلة المتعددة وكيفية تعامل الأطراف المعنية مع تلك التعقيدات. وأما الشاغل الثاني، فيتمثل في أن بعض دوائر المنظمات العامة وغير الحكومية، وخاصة في أوروبا، قلقة بشأن تكنولوجيات الجيل الخامس، بما في ذلك الآثار البيئية والصحية المحتملة للانبعاثات الكهرومغناطيسية. وسأل الممثل أيضاً عن جودة البراءات واستمرار الافتقار إلى توافق في الآراء بشأن كيفية تعريف الطابع الأساسي وكيفية التحقق من ذلك الطابع بشكل موثوق به.

60. وتناولت الدكتورة توخترمان مسألة جودة البراءات وطابعها الأساسي، قائلة إن جودة البراءات تحددها مكاتب البراءات الوطنية في المقام الأول أثناء عملية المنح التي يختلف نهجها اختلافاً كبيراً من حيث الصرامة. إذ منحت بعض الولايات القضائية براءات بطريقة أقل صرامة، مما قد يساهم في إنشاء "غابة من البراءات" يمكن أن تؤثر في الشفافية وتثقل كاهل المنفذين.

61. وفيما يتعلق بمسألة الطابع الأساسي، لم تقم المنظمات المعنية بوضع المعايير ما إذا كانت البراءات المعلنة أساسية حقاً؛ وخضعت تلك المسألة عادةً لمفاوضات بين الأطراف المرخصة أو لقرارات المحاكم. وعلى الرغم من أن اعتماد نظام مؤتمت سيكون

مثالاً، فإن تقييمات الطابع الأساسي عمليات تقنية للغاية تتطلب خبرة متخصصة، وهذه الخبرات محدودة. وترى الدكتورة توخترمان أن معالجة الطابع الأساسي لكل حالة على حدة في مناقشات الترخيص هي الخيار الأكثر جدوى حالياً.

62. ووافق الدكتور كاراشاليوس على أن هناك حاجة ماسة إلى إدخال تحسينات على معايير فحص البراءات، قائلاً إن ذلك ممكن. وأيد الفكرة المقترحة في دراسة أجرتها المفوضية الأوروبية والمتمثلة في أن مكاتب البراءات في وضع جيد لإجراء تقييمات للطابع الأساسي نظراً إلى خبرتها التقنية ومواردها. وعلى الرغم من أن هذه الآراء لن تكون ملزمة قانوناً، فيمكن أن تكون بمثابة تقييمات أولية موثوق بها لتحسين الوضوح. وأشار أيضاً إلى إحجام بعض مكاتب البراءات عن الانخراط في مثل هذه المهام وشجع المنظمين على تمكينها من الاضطلاع بهذا الدور.

63. وأشار السيد ماكلروي إلى أن مجتمعات البراءات، مثل *Sisvel* و *Avanci*، تؤدي دوراً حاسماً في تحديد الطابع الأساسي، وتقدم حلولاً فعالة قائمة على السوق تمنع فرادى الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، من تحمل عبء التقييمات القانونية والتقنية المعقدة.

64. وشددت السيدة موسلر على أهمية التمييز بين الأهلية للحماية بموجب براءة والطابع الأساسي للبراءة. فعلى الرغم من أنه ينبغي ضمان جودة البراءات في مرحلة المنح، فإن عمليات فحص الطابع الأساسي لا تقيم الصلاحية أو حالة التقنية الصناعية السابقة. وقالت إنها ترى أنه من غير المرجح أن تعود عمليات الفحص المقترحة للطابع الأساسي، مثل تلك المنصوص عليها في لوائح المفوضية الأوروبية، بالفائدة على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

65. وحذر السيد موس من التدخل التنظيمي الواسع النطاق لأنه يمكن أن يعطل منظومة الترخيص العاملة بوجه عام. وأشار إلى أن السلوك الإشكالي استثناء وليس القاعدة. ويمكن أن تؤدي اللوائح التنظيمية المفرطة إلى تقويض التوازن القائم حالياً بفضل الاتفاقات الطوعية وآليات السوق. وأوصى باستخدام أدوات دقيقة للتركيز على قضايا محددة دون تعريض النظام ككل للخطر.

وفد سنغافورة

66. أعرب وفد سنغافورة عن امتنانه للمحاضرين على مساهماتهم الثاقبة بشأن موضوع البراءات الأساسية المعيارية والترخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية. واعتترف بالأهمية المتزايدة للمعايير في مختلف الصناعات، ولا سيما في ظل انتشار تكنولوجيات إنترنت الأشياء، ملاحظاً أن ديناميات الترخيص أصبحت معقدة بشكل متزايد. وعلى الرغم من أن ترخيص البراءات الأساسية المعيارية كان يقتصر على القطاعات التقليدية مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، فقد نشأت منذ ذلك الحين تحديات تتعلق بالترخيص بالنسبة للجهات الفاعلة الجديدة في الصناعات الأخرى، ولا سيما في الحالات التي توجد فيها ثغرات في المعرفة التقنية. ومن الأمثلة على ذلك مهندسو السيارات، الذين قد يعانون لتفسير الواجهة التقنية لبراءات الاتصالات، مما يعقد تقييم ما إذا كانت براءة معينة أساسية. وفي القطاعات الناشئة، زاد عدم وجود معايير محددة مسبقاً للتخصيص من هذا التعقيد.

67. وتقع على عاتق مكاتب الملكية الفكرية مسؤولية ضمان حصول أصحاب البراءات على عائد عادل من استثمارات البحث والتطوير مع تمكين المنفذين من النفاذ إلى التكنولوجيات بكفاءة وطرح ابتكاراتهم في السوق. وقام مكتب سنغافورة للملكية الفكرية من جانبه بدور هام في إتاحة النفاذ إلى قواعد البيانات الشاملة لإجراء تقييمات محكمة للأهلية للحماية بموجب براءة. وبالنسبة للبراءات المتعلقة بالمعايير، تمكن فاحصو مكتب الملكية الفكرية من الوصول إلى الوثائق من خلال المواقع الإلكترونية للمنظمات المعنية بوضع المعايير والخواص القائمة على بروتوكول نقل الملفات (FTP)، على الرغم من أن هذه العملية قد تتطلب عمالة مكثفة. وينبغي بذل المزيد من الجهود الدولية لتحسين إمكانية حصول فاحصي البراءات على الصعيد العالمي على الوثائق المتعلقة بالمعايير.

68. وعلى صعيد السياسات، سلط الوفد الضوء على تحديث عام 2022 للمبادئ التوجيهية للجنة المنافسة والمستهلك في سنغافورة الذي أوضح الروابط بين حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك البراءات الأساسية المعيارية، وقانون المنافسة. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية المستكملة تعاريف أدق وتوفر توجيهات بشأن ترخيص البراءات الأساسية المعيارية والتراخيص القائمة على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية بموجب قانون المنافسة. واضطلعت سنغافورة أيضاً بدور نشط في النهوض بالآليات البديلة لتسوية المنازعات الملكية الفكرية. وتعاون مكتب سنغافورة للملكية الفكرية ومركز الويبو للتحكيم والوساطة منذ عام 2011 لتوفير إجراءات مشتركة لتسوية المنازعات. وفضلاً عن ذلك، أصدرت اللجنة في عام 2021 توجيهات خاصة بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، بهدف تسهيل حل المنازعات المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية عبر الحدود من خلال الإشارة إلى الأدوات الإجرائية المتاحة في مختلف المراحل. ورسخت سنغافورة مكانتها بوصفها جهة محايدة وقادرة على حل المنازعات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية تقدم مجموعة واسعة من الخيارات البديلة لتسوية المنازعات وتوفر اليقين القانوني. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالتعلم من التجارب الوطنية للدول الأعضاء الأخرى في هذا المجال المتطور والمهم.

69. وفي الختام، شكر الرئيس المحاضرين الموقرين على مساهماتهم، معترفاً بقيمة وجهات نظرهم ورؤاهم المتنوعة. وأشار إلى أن المناقشة كانت مثيرة للاهتمام ومفيدة، وأعرب عن تقديره باسم الدول الأعضاء والمراقبين لتبادل الآراء البناءة.

الدورة السادسة والثلاثون للجنة البراءات - الجلسة التشاركية للدول الأعضاء بشأن التجارب السياسية المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية والمسائل المتعلقة بالتراخيص القائمة على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية

مقدمة

70. كان الهدف الرئيسي للجلسة التشاركية تحسين فهم النهج والتجارب المختلفة للدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية. واقترح بخاصة أن تعرض الدول الأعضاء تجاربها فيما يتعلق بما يلي:
- "1" الشفافية والقدرة على التنبؤ في الترتيبات المتعلقة بالتراخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية؛
- "2" وكفاءة المفاوضات المتعلقة بالشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية؛
- "3" وتحقيق التوازن بين مصالح مالكي البراءات الأساسية المعيارية ومنفذي المنظمات المعنية بوضع المعايير؛
- "4" وتوفير أطر متوازنة وفعالة ويمكن التنبؤ بها فيما يخص الإنفاذ وتسوية المنازعات؛
- "5" وتشجيع تنمية الخبرات في مجال الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، بما في ذلك في صفوف الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

العروض

وفد كندا

71. قدّم وفد كندا لمحة عامة مفصلة عن التجارب وأحدث المستجدات في كندا فيما يتعلق بتراخيص البراءات الأساسية المعيارية والتراخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، وأكد مجدداً اهتمامه الطويل الأمد بالمناقشات بشأن هذا الموضوع، مشيراً إلى اقتراحه الوارد في الوثيقة SCP/34/7 Rev.، وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة ومساهمات الأطراف المعنية خلال الدورات السابقة.
72. وتتزايد أهمية البراءات الأساسية المعيارية في ضوء زيادة الترابط العالمي، ولا سيما في قطاعات مثل الاتصالات المحمولة وإنترنت الأشياء. وأجرى المكتب الكندي للملكية الفكرية بحثاً اقتصادياً وتحليلاً للبراءات بشأن البراءات الأساسية المعيارية باستخدام قاعدة بيانات ناقلات البراءات، وحدد الاتجاهات العالمية، ورسم خرائط لنشاط البراءات في المجالات التكنولوجية الرئيسية.
73. وعلى الرغم من أن المؤسسات الكندية تمتلك حصة متواضعة من الاختراعات المشمولة بالبراءات الأساسية المعيارية على الصعيد العالمي، فإنها ظلت قابلة للمقارنة مع نظرائها في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. وتضمن التشريع الكندي للبراءات أحكاماً محددة تتناول التزامات ترخيص البراءات الأساسية المعيارية، ولا سيما بموجب القسم 52.1 من قانون البراءات. وفضلاً عن ذلك، بدأت المحاكم الوطنية الكندية في النظر في القضايا المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية، بما في ذلك قضية فيدرالية لعام 2020 ودعوى جماعية معتمدة في كولومبيا البريطانية فيما يتعلق بسلوك مزعوم مناهض للمنافسة.
74. ولا يزال استمرار تبادل الخبرات الدولية بشأن المسائل القانونية والسياساتية الناشئة المذكورة آنفاً، بما في ذلك الحوار الجاري داخل اللجنة، يكتسي أهمية أساسية.

وفد المملكة المتحدة

75. قدّم وفد المملكة المتحدة لمحة عامة عن الأعمال الوطنية والمستجدات الحديثة فيما يتعلق بالبراءات الأساسية المعيارية، وشدد على الأهمية الاستراتيجية للبراءات الأساسية المعيارية في تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي. واعتبر مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية أن للبراءات الأساسية المعيارية أهمية محورية في مهمته المتمثلة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز نظام الملكية الفكرية الملائم للابتكار.
76. وحافظ المكتب على تواصله الواسع النطاق مع الأطراف المعنية، الذي بدأ بدعوة إلى تقديم وجهات النظر في عام 2021 واستمر من خلال مشاورات مستهدفة، بما في ذلك استبيان عام 2023 الذي ركز على تجارب الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أرشدت هذه الجهود منشور آفاق البراءات الأساسية المعيارية الصادر عن المكتب في عام 2024 والذي حدد مساراً غير تنظيمي للمضي قدماً، مع التركيز على الشفافية وإمكانية الوصول وحل المنازعات. ولا يُخطط حالياً لإجراء تغييرات تشريعية للحد من الأوامر الزجرية.
77. وشملت الأهداف الرئيسية للسياسات تعزيز نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية، وزيادة الشفافية في الأسعار والطابع الأساسي للبراءات، وتعزيز آليات تسوية المنازعات الفعالة. وكخطوة عملية، أنشأ

المكتب مركز الموارد الخاصة بالبراءات الأساسية المعيارية في يوليو 2024، بالتعاون مع خبراء الصناعة، لمعالجة الفجوات المعرفية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع منظومة البراءات الأساسية المعيارية.

78. واكتسى التنسيق والحوار الدوليان أهمية أساسية أيضاً، ويشمل ذلك زيادة التواصل والتعاون مع مكاتب البراءات الأخرى والحكومات ومنظمات وضع المعايير لمواجهة التحديات العالمية الخاصة بالبراءات الأساسية المعيارية وتحسين مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عمليات توحيد المعايير. وقال الوفد إنه يرحب بإجراء مزيد من المناقشات وأعرب عن استعداده لتبادل معلومات إضافية بشكل ثنائي.

وفد الولايات المتحدة الأمريكية

79. قدّم وفد الولايات المتحدة الأمريكية لمحّة عامة عن النهج السياسي المتطور الذي يتبعه مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية إزاء البراءات الأساسية المعيارية. وذكر أنه قام، على مدى العقد الماضي، بالتعاون مع وزارة العدل والمعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا، بإصدار وإعادة تقييم العديد من بيانات السياسات المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية، مع التركيز بشكل خاص على مدى ملاءمة سبل الانتصاف الجزرية.

80. وعلى الرغم من أن بيان سياسة مشترك صدر في عام 2023 دعا إلى تقييم الأوامر الجزرية تقييماً عادلاً، فإن مراجعة تمت في عام 2019 راعت السوابق القضائية المتطورة، بما في ذلك قضية آبل ضد موتورولا، مما سلط الضوء على عدم وجود حظر حاسم بشأن الأوامر الجزرية الخاصة بالبراءات الأساسية المعيارية.

81. واستجابةً لأمر تنفيذي صدر عام 2021 وللشواغل الدولية، اختار مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية والوكالات الشريكة له في نهاية المطاف سحب بيان السياسة لعام 2019 وتجنب إصدار بيان بديل، وخلصت إلى أن الامتناع عن البيانات الإلزامية هو أفضل طريقة لدعم الابتكار والمنافسة. وظل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية نشطاً في العمل المتعلق بالبراءات الأساسية المعيارية على الرغم من انسحابه من البيانات الرسمية.

82. وفي عام 2022، تم توقيع مذكرة تفاهم مع مركز الويبو للتحكيم والوساطة، ونظمت عدة ندوات تدريبية عبر الإنترنت لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ترخيص البراءات الأساسية المعيارية. وساهم مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية في الاستراتيجية القياسية الوطنية لحكومة الولايات المتحدة للتكنولوجيات الهامة والناشئة، مع نشر خارطة طريق للترخيص في مايو 2023. وفي يونيو 2024، وقع مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية مذكرة تفاهم ثنائية مع مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية، بهدف تعزيز التعاون في مجال السياسات المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية، وهو أول اتفاق من هذا النوع.

83. وأعرب الوفد عن التزامه بالنهوض بالمنظومات العادلة والمتوازنة للمعايير من خلال التعاون الدولي المستمر وإنفاذ مبادئ المنافسة على أساس كل حالة على حدة.

وفد اليابان

84. قال وفد اليابان إن مكتب اليابان للبراءات يعمل على تيسير الشفافية والإنصاف في ترخيص البراءات الأساسية المعيارية. وفي يونيو 2018، نشر المكتب دليلاً لمفاوضات الترخيص التي تنطوي على براءات معيارية. وصدرت نسخة إنكليزية منقحة في يوليو 2022، تتضمن قرارات المحاكم والاتجاهات الدولية الحديثة. وأعرب الوفد عن تقديره للفرصة المتاحة له لعرض أنشطته على الدول الأعضاء الأخرى.

وفد الصين

85. وصف وفد الصين الجهود التي بذلتها مؤخراً الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية بالتعاون مع إدارة توحيد المعايير في الصين لتعزيز إدارة البراءات الأساسية المعيارية. واستناداً إلى الأطر الدولية مثل أطر المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واللجنة الكهروتقنية الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات، أصدرت الصين أحكاماً وطنية وإجراءات خاصة توضح مبادئ وعمليات تنفيذ البراءات الأساسية المعيارية بموجب شروط عادلة ومعقولة وغير تمييزية. وكان تعقيد ترخيص البراءات الأساسية المعيارية واضحاً، ولا سيما فيما يتعلق بالمنازعات القانونية، ولم يُحقق توافق عالمي في الآراء. وينبغي للويبو أن تساعد على تعزيز القواعد الدولية الشاملة لضمان تقاسم فوائد الابتكار في جميع أنحاء العالم.

وفد جمهورية كوريا

86. عرض وفد جمهورية كوريا المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية وقال إن المكتب الكوري للملكية الفكرية اختار قطاعين ذوي أولوية لإجراء تحليل متعمق للبراءات وتوحيد المعايير على أساس سنوي. وفي عام 2023، ركز المكتب

الكوري للملكية الفكرية على خدمات الجيل السادس والتنقل الجوي في المناطق الحضرية، وتكثفت مساعيه برسم خريطة استراتيجية نُشرت في أوائل عام 2024 لتوجيه الاستحواذ على البراءات الأساسية المعيارية في تلك المجالات. وبالنسبة لعام 2024، اختار المكتب الكوري للملكية الفكرية الأمن السيبراني وحوسبة الوسائط المكانية. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن التزامه بدعم أنشطة البحث والتطوير وضمان الترخيص العادل للبراءات الأساسية المعيارية من أجل الحفاظ على التنافسية العالمية.

وفد بولندا

87. شدد وفد بولندا على دور رواد الأعمال البولنديين بوصفهم منفذين للبراءات الأساسية المعيارية، مشيراً إلى أن حوالي 5 في المئة من جميع المنفذين المحتملين للبراءات الأساسية المعيارية في الاتحاد الأوروبي ينتمون إلى بولندا. ومع ذلك، وعلى الرغم من المشاركة النشطة في استخدام التكنولوجيات الموحدة، فإن الكيانات البولندية كلها أو يكاد من الجهات الدافعة لا المتلقية للإتاوات.

88. ووفقاً للبيانات المتاحة، تراوحت تدفقات الإتاوات الخارجة من بولندا إلى حاملي البراءات الأساسية المعيارية الأجنبي في عام 2022 بين 34 مليون يورو و91 مليون يورو، مما يؤكد وضع الدافع الصافي للبلاد في المنظومة العالمية للبراءات الأساسية المعيارية. وكانت هذه الديناميكية الاقتصادية ترجع إلى حد كبير إلى قيام حاملي البراءات الأساسية المعيارية الأجنبي، مثل مصنعي الهواتف الذكية العالميين، بتمرير رسوم الترخيص إلى المستهلكين البولنديين، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات في السوق البولندية. ولا توجد شركات بولندية حالياً ترخص البراءات الأساسية المعيارية، ومن ثم لم تُسجَل أي تدفقات إتاوات لهذا الغرض. وعزز هذا الخلل الحاجة إلى دعم وحماية مصالح منفذي البراءات الأساسية المعيارية في بلدان مثل بولندا. وفي هذا السياق، كان اليقين القانوني الأقوى في بيئة ترخيص البراءات الأساسية المعيارية أمراً أساسياً، وكذلك زيادة الشفافية في عملية الترخيص وتحسين التوازن في القوة التفاوضية بين أصحاب البراءات الأساسية المعيارية والمنفذين. وستكون هذه التدابير مفيدة ومرغوبة للغاية، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات التي تضم عدداً كبيراً من المنفذين مثل بولندا، وستساعد على النهوض بإطار عمل أكثر عدلاً وإنصافاً.

مجلس الابتكار

89. قال ممثل مجلس الابتكار إن من المهم التمهّل ومراعاة المنظور الأوسع نطاقاً، مشدداً على أن البراءات الأساسية المعيارية، ولا سيما التراخيص الخاصة بها في إطار الالتزامات التي تم التعهد بها تجاه المنظمات المعنية بوضع المعايير، تمثل قصة نجاح عالمية رئيسية من منظور نقل التكنولوجيا. وقد مكنت هذه الديناميكية من نشر التكنولوجيا الخلوية على نطاق واسع على الصعيد العالمي في العقود القليلة الماضية. وأصبحت الأجهزة والخدمات المتاحة بيسر والميسورة التكلفة والمتصلة متاحة في كل مكان تقريباً، وتم الاستفادة من الاتصال لمواجهة التحديات العالمية ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

90. وانتقل الممثل إلى المناقشات الحديثة بشأن السياسات، مشيراً إلى أنه تم إيلاء اهتمام كبير لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تحسين فهمها لمسائل البراءات الأساسية المعيارية وتوحيد المعايير والترخيص. ونادراً ما يتم الاتصال بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم للحصول على ترخيص عند استخدام التكنولوجيات الموحدة، لأن هذه المفاوضات تجري عادة بين الجهات الفاعلة الأكبر في الصناعة. ومع ذلك، اعتبر توفير المعلومات والأدلة الوجيهة أمراً مفيداً في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وغيرها من الأطراف المعنية من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن البحث والتطوير والتسويق والأنشطة المتصلة بذلك.

91. ومن المهم تقديم آليات بديلة لتسوية المنازعات بالإضافة إلى التفاوض. وفي هذا السياق، فإن عمل أمانة الويبو بشأن البراءات الأساسية المعيارية جدير بالثناء، ولا سيما خدمات التحكيم والوساطة القيمة، فضلاً عن النطاق الأوسع للمبادرات التي يضطلع بها الفريق.

الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات

92. أعرب ممثل الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات عن تقديره لأمانة الويبو لإعدادها الوثيقة قيد المناقشة. وسعيًا إلى تعزيز النقل الفعال للتكنولوجيا، من الضروري نشر المعارف المتعلقة بالملكية الفكرية وزيادة عدد المرخصين المحتملين والمرخص لهم على حد سواء. وفي هذا الصدد، أعرب الممثل عن تأييده لمبادرات المكتب الياباني للملكية الفكرية، بما في ذلك إيفاد الخبراء وتوفير برامج تدريبية للجامعات والبلدان الأجنبية. واستكملت هذه الجهود بأنشطة الجمعية المشتركة، بما في ذلك تنظيم ندوات عن ممارسات الملكية الفكرية وإيفاد وكلاء براءات إلى بلدان مختلفة في جميع أنحاء آسيا.

93. وتؤمن الجمعية بأن تبادل المعارف المتعلقة بالملكية الفكرية يبسر أيضاً نقل التكنولوجيات البيئية. وفي هذا الصدد، اضطلعت منصة WIPO GREEN بدور رئيسي في النهوض بهذه الجهود والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

94. وفيما يتعلق بموضوع ترخيص البراءات الأساسية المعيارية، توجد حاجة مستمرة إلى معايير واضحة فيما يتعلق بحساب معدلات الإتاوة. وقدمت رابطات صناعة السيارات من ستة بلدان، بما فيها اليابان، رسالة مشتركة إلى مشغل مجمع البراءات تثير أربعة أسئلة رئيسية. وشملت تلك الأسئلة استفسارات بشأن البراءات المحددة المدرجة في المجمع، والأساس الذي تقرر على أساسه أن تكون البراءات هذه أساسية معيارية، والأساس المنطقي لحساب معدل الإتاوة.

95. ورأت الجمعية أن ضمان الشفافية في تحديد البراءات الأساسية المعيارية وفي المنهجية المستخدمة لحساب الإتاوات أمر بالغ الأهمية لتسهيل نقل التكنولوجيا بفعالية.

وفد كندا

96. عرض وفد كندا اقتراحه الوارد في الوثيقة SCP/36/11. وشكر الأمانة على تعميم الاقتراح وعلى تنظيم الجلسة الإعلامية في اليوم السابق بشأن الخبرات المتعلقة بتراخيص البراءات الأساسية المعيارية والترخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية.

97. وأشار إلى اقتراحه السابق المقدم إبان الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البراءات (الوثيقة SCP/34/7 Rev.)، وذكر أن الاقتراح الأصلي شجع على تبادل الآراء بين الدول الأعضاء ومراقبي لجنة البراءات والأطراف المعنية بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالبراءات الأساسية المعيارية، بما في ذلك الترخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية.

98. وكانت المناقشات التي أجريت خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة البراءات والجلسة المعقودة في اليوم السابق غنية بالمعلومات وأبرزت الأدوار المهمة التي اضطلع بها أصحاب البراءات والمنظمات المعنية بوضع المعايير والمنفذون في تسهيل نشر التكنولوجيا على الصعيد العالمي.

99. واقترح الوفد، في اقتراحه (الوثيقة SCP/36/11)، أن تقوم الأمانة بما يلي:

"1" إعداد تقرير يلخص المناقشات بشأن ترخيص البراءات الأساسية المعيارية والترخيص القائم على الشروط العادلة والمعقولة وغير التمييزية، التي أجريت في الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين للجنة البراءات، استناداً إلى مساهمات الدول الأعضاء والمراقبين والأطراف المعنية؛

"2" وتجميع قائمة بالتدابير التشريعية والسياساتية النافذة والمعمول بها التي اتخذتها الدول الأعضاء في مجال البراءات الأساسية المعيارية. ويمكن أن يتضمن هذا التجميع، الذي سيُقدّم في شكل صفحة مخصصة على الموقع الإلكتروني للجنة البراءات وسيُنشر رابط إليه على الصفحة المخصصة للبراءات الأساسية المعيارية على الموقع الإلكتروني للويبو، إشارات إلى سوابق قضائية بارزة.

100. ولم يكن القصد من ذلك تكرار عمل الويبو الحالي، ولا سيما مجموعة السوابق القضائية الخاصة بالبراءات الأساسية المعيارية في قاعدة بيانات WIPO Lex، وإنما السماح للدول الأعضاء بتحديد السوابق القضائية وتدابير السياسة العامة الوجيهة التي تعتبرها جديرة بالإدراج. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة مناقشة الاقتراح مع أي وفد آخر مهتم.

وفد هنغاريا

101. تحدث وفد هنغاريا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ورحب بالاقتراح الذي قدمه وفد كندا وأعرب عن تأييده له. وذكر، على الرغم من تأييده لزيادة الشفافية في منظومة البراءات الأساسية المعيارية، أنه لا ينبغي أن يؤدي ذلك العمل إلى ازدواجية الجهود القائمة. وتكتسي البراءات الأساسية المعيارية أهمية أساسية في تعزيز توحيد المعايير والابتكار ونقل التكنولوجيا واعتماد التكنولوجيات المتقدمة عبر القطاعات المختلفة.

وفد جمهورية مولدوفا

102. تحدث وفد جمهورية مولدوفا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق، وأعرب عن تأييد مجموعته للاقتراح الذي قدّمه وفد كندا. وعلى الرغم من أن المجموعة لم تقدم موقفاً خطياً كما هو مطلوب، فإنها تؤيد الاقتراح وأهدافه.

[نهاية الوثيقة]